العرب
السبت 2019/07/20
السنة 42 العدد 11413

تزييف الفيديوهات صناعة في الحرب الدعائية ضد السعودية

تداول فيديو في الكويت عام 2014 على أنه استهداف حوثي لنجران

كشف فريق تقصي حقائق في وكالة فرانس برس أن مقطع الفيديو الذي يصوّر اقتحام الحوثيين مدينة نجران السعودية وتم تداوله بين عشرات آلاف المستخدمين لمواقع التواصل، ولاسيما على صفحات تستهدف السعودية، يعود إلى الكويت عام 2014، وانتشر في إطار الحرب الدعائية ضد السعودية على مواقع التواصل الاجتماعي.

أحداث حقيقية تستخدم في سياق آخر على مواقع التواصل الاجتماعي

بيروت – **ينتشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يدّعي ناشروه أنه يظهر مدنيين يفرون من مناطق سعودية سيطر عليها المتمردون الحوثيون في يونيو، لكن ما يظهره في الحقيقة هو تفريق تظاهرة جرت عام 2014 في الكويت.**

المقطع يختصر صناعة كاملة من الأخبار الكاذبة لتضليل الرأي العام ونشر الشائعات استنادا إلى وقائع أو أحداث أو تصريحات لسياسيين، فقد تبيّن لفريق تقصّي صحّة الأخبار في وكالة فرانس برس أن المقطع بدأ بالانتشار فجر السادس من يونيو 2019. وقبل ذلك بساعات، وتحديداً عند الرابعة من بعد ظهر الخامس من يونيو، زعم المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع السيطرة على عشرين موقعاً في منطقة نجران.

ثم نشر المقطع تحت عناوين تدّعي أنه يصوّر اقتحام الحوثيين مدينة نجران أو مدينة الخوبة في السعودية، وهروب المواطنين.

ثم انتشر المقطع بهذا السياق بين عشرات آلاف المستخدمين لمواقع التواصل، ولاسيما على صفحات تستهدف السعودية. وجمع الآلاف من المشاركات ومئات آلاف المشاهدات على صفحات مختلفة، كما نشر على يوتيوب أيضا.

وكثيراً ما يعلن الحوثيون استهداف مواقع في نجران القريبة من الحدود اليمنية، وأحياناً اقتحام مناطق حدودية، دون أن تكون أخبارا صحيحة.

وتعد الأخبار الزائفة المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي المصدر الثاني لفقدان الثقة في الإنترنت بعد الجرائم الإلكترونية ومرتكبيها، لكنها ما زالت تقوم بتأثير لا يستهان به وتلقى آذنا صاغية لدى الكثير من المستخدمين الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية لتحليل الأخبار أو مقاطع الفيديو للتحقق من صحتها، وهو ما ينطبق أيضا على بعض الصحافيين الذين يستقون أخبارهم من مواقع الشبكات الاجتماعية، دون تدقيق أو تثبت.

ويظهر الفيديو الملتقط ليلا أشخاصاً يهربون في كلّ الاتّجاهات وسط الدخان ودويّ أبواق قد تكون صفّارات إنذار أو سيّارات إسعاف أو شرطة، فيما يسمع صوت شخص يطلق نداء استغاثة "أوصلوا الأمر لكبار المسؤولين في المملكة... القصف علينا لم يتوقّف منذ أربع ساعات".

لكن بالتدقيق في الفيديو يظهر جليا أن المشاهد في المقطع لا توحي بأن السكان يهربون من قصف أو اجتياح، إذ يعمد المدنيون في مثل هذه الظروف إلى الاختباء وعدم الخروج إلى الشوارع.

كما يبدو الصوت في المقطع مركبا عليه ولم يسجّل في مكان الأحداث، لاسيّما وأن حركة التصوير الثابتة لا تنسجم مع لهاث المتكلّم وكأنه يجري أو في حالة ذعر، عدا عن أنه من المستبعد أن يطلب مواطن من مشاهدي مقطع فيديو إبلاغ سلطات بلاده أن مدينته تتعرّض لقصف أو اجتياح منذ ساعات، وكأنها على غير علم بما يجري في إحدى مدنها.

بالفعل، أرشدت تجزئة المقطع إلى صور ثابتة والتفتيش عنها باستخدام محرّكات البحث إلى نفسه منشوراً في العام 2014 مع خلفيّة صوتيّة مختلفة، على أنه لتفريق تظاهرة في الكويت آنذاك.

وعُثر أيضاً على مقطع آخر بثّته قناة "اليوم" الكويتية المعارضة في العام 2014، فيه الكثير من العناصر المشابهة، أو اللقطات المماثلة إنما من زاويتين مختلفتين، ما يؤكد السياق الحقيقي للفيديو.

> **فريق تقصّي الأخبار كشف أن المقطع بدأ بالانتشار بعد ساعات من إعلان متحدث حوثي السيطرة على مواقع في نجران**

فيظهر في المقطعين على سبيل المثال الفتى ذاته يرتدي قميصا أزرق وشعره كثّ وأملس، يسقط أرضا وهو يجري ثم ينهض ويواصل هروبه فيما يرتفع صوت يناديه "حمزة، حمزة، تعال". ويشهد اليمن منذ العام 2014 حربا بين المتمردين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس المعترف به عبدربه منصور هادي، تصاعدت في مارس 2015 مع تدخل السعودية على رأس تحالف عسكري دعما للقوات الحكومية.

وعند البحث عن أصول انتشار الفيديو، وجد فريق تقصّي صحّة الأخبار أن أول من تداوله مستخدمون سودانيون نشروه فجر السادس من يونيو على أنه يصور سقوط نجران بعد انسحاب الجيش السوداني منها و"مخالفته للتعليمات".

والسودان شريك رئيسي في التحالف العسكري الذي تقوده الرياض وأبوظبي ضدّ المتمرّدين الحوثيين في اليمن، ويقاتل الآلاف من الجنود السودانيين في صفوفه.

ويدرك ناشرو الأخبار والفيديوهات المزيفة أن غالبية المستخدمين لا يستطيعون تمييز صحتها، فقد اعترف 86 بالمئة من مستخدمي الإنترنت بأنهم وقعوا فريسة أخبار زائفة، وأن المنبر الأساسي لنشر المعلومات المضللة هو موقع فيسبوك، وفق ما ذكرت دراسة مسحية جديدة أجرتها شركة إبسوس، بتكليف من مركز الإبداع للحكم الدولي، وهو منظمة غير حكومية للتحليلات يوجد مقرها في كندا، بالاشتراك مع جمعية الإنترنت، ومؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة.

وتظهر معظم الأخبار الزائفة أيضا – كما تقول دراسة مسحية جديدة – على يوتيوب، وتويتر، والمدونات.

ويعتقد الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم أنه يجب على الحكومات وشركات الإعلام على السواء العمل على علاج تلك المشكلة التي تساهم في زيادة فقدان الثقة في المعلومات المنشورة على الإنترنت، وفي تأثيرها السلبي في الاقتصاد والخطاب السياسي.

ويقول فين أوسلير هامبسون، مدير برنامج الأمن والسياسة في أبسوس "تقرير هذا العام بشأن الاتجاهات في العالم لا يؤكد فقط هشاشة الإنترنت، لكنه يظهر أيضا نمو عدم ارتياح مستخدميها من وسائل التواصل الاجتماعي، وما لها من سلطة على حياتهم اليومية". وقال 49 بالمئة من المشاركين في الدراسة، ممن لا يثقون في الإنترنت، متحدثين عن تأثيرات فقدان الثقة، إن فقدان الثقة دفعهم إلى عدم الكشف عن بياناتهم الشخصية على الإنترنت، بينما يحتاط 40 بالمئة أكثر ويسعون إلى تأمين أجهزتهم، وقال 39 بالمئة إنهم يستخدمون الإنترنت بحرص أكثر.

وليس هناك إلا فئة قليلة من الناس قالوا إنهم يستخدمون أكثر الوسائل المتقدمة في الإنترنت، مثل التشفير (حوالي 19 بالمئة)، واستخدام شبكات افتراضية خاصة لحماية أنفسهم.

وتقول الدراسة إن الولايات المتحدة تتصدر دول العالم في نشر الأخبار الزائفة، تليها روسيا والصين. وتظهر أيضا أن السكان في مصر هم الأكثر من حيث الانخداع بتلك الأخبار. أما الأكثر تشككا فيها فهم سكان باكستان.

وأجريت الدراسة في ما بين 21 ديسمبر الماضي، و10 فبراير 2019. وتمت على أكثر من 25000 شخص، وشارك في تقرير 2019 نحو 25 دولة من أميركا الشمالية وأميركا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة آسيا.

المال لا يمثل شيئا لفيسبوك

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

مع أن الإشارة السياسية التي أرسلت إلى شركة فيسبوك أكبر من أن توضع مجرد علامة في هامش التاريخ الرقمي، ليس بسبب ضخامة الغرامة المالية التي فرضت عليها، بل بأهميتها التحذيرية.

كانت الرسالة عبارة عن "قرصه آذن" قيمتها خمسة مليارات دولار فرضت على فيسبوك لانتهاكها خصوصية المستخدمين، ولأن المال لا يمثل شيئا بالنسبة لدولة افتراضية يسكنها ثلاثة مليارات مستخدم، كان الوجع أمضى وأشد إلى درجة مس الألم غوغل وأمازون وتويتر وأبل ومايكروسوفت.

بينما الرسالة سياسية اقتصادية لا تتنازل عن غرور الحكومات واستقلالية الدول حسب وصف ديفيد فلاديك المدير السابق في اللجنة الفيدرالية الأميركية بقوله "يبدو واضحاً أن هذا المبلغ كبير جداً. ويرسل إشارات واضحة إلى عمالقة التكنولوجيا في العالم" إلا أن الوقت مازال مبكرا لمعرفة تفاصيل العقاب، وكيف سترسم لجنة التجارة الأميركية خريطة طريق مستقبلية لهذه الشركات.

لم تذرف تلك الشركات من قبل الدموع أمام مبنى 10 داوننغ ستريت إثر تهديدات وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند بفرض ضرائب رقمية. لأن طموح الحكومة البريطانية جمع 500 مليون دولار سنويا من الضريبة الجديدة التي تستهدف شركات الإنترنت العملاقة وليس المستهلكين ولا شركات الإنترنت الناشئة. وهو مبلغ هزيل عندما يتعلق الأمر بشركات تكنولوجية كبرى لديها من المستخدمين ما يفوق سكان الدول الكبرى، تكفي الإشارة إلى أن أبل أول شركة في العالم تجتاز حاجز التريليون دولار من حيث قيمتها المالية. هذا يعني أن المال لا يمثل شيئا عندما يتعلق الأمر بالعقوبات.

لقد كان القرار الأميركي بشأن تغريم فيسبوك أشبه بانفجار هائل جعل ثلاثة مليارات مستخدم يتفقدون بيوتهم الافتراضية على فيسبوك، بينما توجهت العدسات إلى حصن مارك زوكيربرغ، لكن الأيام القليلة التي مرت توحي أن لا أحد شعر بالخسارة لا في فيسبوك ولا غيره، عندما قررت المفوضية الفيدرالية للتجارة في الولايات المتحدة فرض غرامة بقيمة خمسة مليارات دولار على شركة فيسبوك لتسوية قضية انتهاك خصوصية بيانات المستخدمين عام 2012.

وحققت المفوضية في مزاعم حول استخدام شركة كمبريدج أناليتيكا للاستشارات السياسية بيانات 87 مليون مستخدم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك دون موافقتهم. لتتوصل في النهاية إلى تغريم فيسبوك خمسة مليارات دولار.

إلا أن قرار الغرامة الأكبر في التاريخ يحتاج إلى عدة إجراءات من قبل القسم المدني بوزارة العدل الأميركية حتى يكون نهائيا.

فيسبوك بنظر دول العالم اليوم ليس أكثر من "دولة مارقة" فلم تتصرف كدولة محترمة مع طلب لجنة بريطانية حكومية تحقق في تأثير محتواه على الديمقراطية إلا بشكل متأخر لا يبدو عليه الاهتمام، الأمر الذي دفع صحيفة الغارديان إلى وصف الشركة بـ"قوة متعجرفة" فيما وصف داميان كولنز رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم، مارك زوكيربرغ بالشخص غير المسؤول الذي يجلس على رأس واحدة من أكبر الشركات في العالم.

عندما انتشرت فضيحة فيسبوك وأن الشركة كانت على علم لسنوات باستخدام بيانات شخصية لملايين المستخدمين من قبل شركة كمبريدج أناليتيكا لأغراض سياسية، لم يبق هذا الأمر أجهزة الاستخبارات والحكومات في العالم مجرد مراقبة من دون أن تفعل شيئا. لذلك ارتفعت معاول الدول لتهديم معبد زوكيربرغ. والغرامة الأميركية الجديدة على ضخامتها لا تبدو أنها ستهد حجرا في إمبراطورية فيسبوك، فالمال لا يمثل شيئا لفيسبوك وفق تعبير جون نوتون مؤلف كتاب "من غوتنبرغ إلى زوكيربرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت" لأن فيسبوك أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنها خرجت عن إطار السيطرة على نطاق عالمي. فرغم انتشار خبر الغرامة فإن سعر أسهم الشركة ارتفع على غير المتوقع.

> **فيسبوك أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنها خرجت عن إطار السيطرة على نطاق عالمي. فرغم انتشار خبر الغرامة فإن سعر أسهم الشركة ارتفع على غير المتوقع**

مع ذلك يطالب نوتون المتخصص في التكنولوجيا الرقمية، إعادة النظر في تنظيم عمل الشركات. لأن ما حدث في فيسبوك أيقظ العالم ولا يمكن أن يتم الاكتفاء بفرض غرامات مالية فقط بل من خلال إجراءات "صارمة وموجعة".

واقترح نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة إلزام الشركات التكنولوجية "الغارقة في الظلام" بوضع شروط وقوانين تنظم مشاركة معلومات مشتركيها لأي طرف ثالث، وتمنعها من شراء الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال، وتضعها تحت مراقبة الدول العاملة فيها.

سبق وأن توصل هذا الباحث إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديدا وجوديا لفكرتنا عن الديمقراطية، لأننا نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقتنا مع بعضنا ومع العالم.

إلا أن ليندا فاسولا من "إذاعة أميركا الوطنية" ترى أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الجمهور الذي لا يعلم ما هي الوسيلة الإعلامية الرسمية، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست لديها آلية واضحة للتحقق من الأحداث، ولا قراءتها مجدداً من قبل مصحح للوقوف على حقيقتها قبل النشر.

هناك حرب أخلاقية أضرمت النيران فيها قبل أن يصل سكان فيسبوك إلى مليار مستخدم، دعك من قيمة الغرامة الأميركية والضريبة التي توعّدت بها بريطانيا وفرنسا كبرى الشركات التكنولوجية، لأنها لم تكن إلا البداية، ولأن الغرامات والضرائب أكثر الأسلحة المتاحة أمام الحكومات في حربها الرقمية الجديدة للدفاع عن سلطتها، لذلك تبدو الحكومات وأجهزتها القضائية في حالة تأهب، هذه الحرب يقودها وزراء المالية والتجارة وليس لوزراء الدفاع إلا دور هامشي فيها. فلنا أن نتخيل كيف سنبدو نحن "المستخدمون الخاضعون" وقودا لهذه الحرب التكنولوجية!